

دراسة تحليلية لتطبيق مبادئ الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية

العيفة رحيمة

رضا زهواني

خضير عقبة

جامعة بسكرة

جامعة حمة لخضر- الوادي

جامعة حمة لخضر- الوادي

Rahima.laifa@gmail.com

mzehouani@yahoo.fr

Khedirokba87@gmail.com

Received: 30/10/2018

Accepted: 30/11/2018

Published: 30/12/2018

ملخص:

تناولت هذه الورقة البحثية دراسة تحليلية لتطبيق مبادئ الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك من خلال التركيز الاهتمام على مبادئ الحوكمة ومدى تطبيقها في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى استعراض المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات وكذلك الدور الكبير التي تلعبه الحوكمة في سوق المال، في محاولة إبراز مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في هذه السوق حيث وصلنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يعطي قدرا من الطمأنينة والثقة للمستثمرين بالإضافة إلى أنه لم يتم التفصيل في قواعد الحوكمة في سوق عمان بل تم وضع قاعدة عامة ومن ثم ترك التفصيل إلى التشريعات، ويهدف إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتا كافيا للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن ثم تحقيق الالتزام الكامل بها بشكل متدرج.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، سوق عمان للأوراق المالية ، مبادئ الحوكمة ، تماثل المعلومات.

تصنيف JEL: G34, D51, F31.

Abstract:

This paper discusses an analytical study of the application of the principles of governance in the Amman Stock Exchange by focusing attention on the principles of governance and its application in the Amman Stock Exchange, in addition to reviewing the basic concepts of corporate governance as well as the great role played by governance in the capital market. To highlight the extent to which the principles of governance in this market have been applied. We have concluded that the application of the principles of governance provides a measure of confidence and confidence to investors. In addition, the rules of governance in the Amman market have not been elaborated. A method to give companies flexibility in the application and sufficient time to adapt to the rules of corporate governance requirements so as to enhance awareness of these rules and thus achieve their full commitment to progressively.

Keywords: Corporate Governance, Amman Stock Exchange, Principles of Governance, Information Similarity.

JEL Classification: G34, D51, F31.

*مرسل المقال: زهواني رضا

أصبح موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي تنطبق سواء في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، وازدادت أهميته إثر حدوثاً لأزمات مالية متكررة، التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثرت بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، مما أدى بالكثير من المساهمين إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية، وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مما يؤثر على أسعار الأسهم حيث أن أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة.

تعد تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي والتي صدرت عام 2009 كانت غير ملزمة بتطبيق معظم قواعدها وإنما كان الهدف الاسترشاد بها وحيث كان الهدف التدرج في الزاميتها وإعطاء الشركات الوقت الكافي للتكيف مع مبادئ الحوكمة وتعزيز الوعي بها للوصول إلى الالتزام الكامل، وبعدها أصدرت الهيئة تعليمات ملزمة لحوكمة الشركات لعام 2017، والملاحظ إن هيئة الأوراق المالية الأردنية أصدرت عدة تعليمات وقوانين خلال هذا العام والعام الماضي بهدف تعزيز أداء سوق عمان المالي وأداء الاقتصاد الوطني وحيث تلعب الشركات المساهمة دوراً هاماً في أداء الاقتصاد وتوظيف مدخرات المستثمرين.

وبناء على ذلك قمنا بطرح الإشكال التالي:

ما مدى تطبيق سوق عمان للأوراق المالية لمبادئ حوكمة الشركات ؟

للإجابة على هذه الإشكالية ومحاولة الإلمام بالموضوع سنحاول التطرق إلى ما هو منفصل في خطة الدراسة كما يلي :

المحور الأول : مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

المحور الثاني : دور الحوكمة في تنشيط سوق الأوراق المالية

المحور الثالث : مبادئ الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية

أولاً: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

1. تعريف حوكمة الشركات: توجد العديد من التعاريف أهمها :

تعرف حوكمة الشركات على أنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف جيد على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".

عرفت بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".²

لقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها "القواعد التي تدير وتتحكم بأعمال المنشآت، ويحدد هيكلها توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة فيها، وهم مجلس الإدارة، المدبرون، المساهمون، وأصحاب المصالح، وإنما تضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة، وعند قيامها بذلك ستحدد أهداف الشركة من خلال هذه الهيكلية، ووسائاً لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة أدائها".³

2. خصائص حوكمة الشركات: تمتاز حوكمة الشركات بعدة خصائص وهي:⁴

- تعزيز وتفعيل أداء الشركات وتعظيم قيمتها السوقية؛

- المساءلة المحاسبية لإدارات الشركات المختلفة؛
- التأكيد التام على التفاعل ما بين الأنظمة الداخلية والخارجية لإعمال الشركات؛
- تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية ما بين إدارات الشركات والأطراف الأخرى؛
- العمل على الوصول لأفضل ممارسة للممارسة للسلطة لأي شركة؛
- العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد المالي والإداري؛
- توفير الحماية المطلوبة لأموال المستثمرين والمقرضين من المخاطر التشغيلية والمالية؛
- تجنب مظاهر سوء استخدام الموارد الإنتاجية التي تتصف بالندرة النسبية؛
- ضرورة تفعيل مسؤوليات كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق؛
- تغيير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي وإحداث نقلة في أنشطة من مجرد التأكيد على الحماية والدقة والكفاءة والالتزام إلى المشاركة الفاعلة بالتنبؤ بسلوك الأداء المستقبلي لأي شركة؛
- معرفة حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة.

3. محددات حوكمة الشركات:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات منعدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات والمتمثلة في⁵:

1.3. المحددات الخارجية :

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السمع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة الرقابية (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2.3. المحددات الداخلية :

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل شركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل في ما يلي⁶:

- آلية توزيع السلطة داخل الشركة؛
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة؛
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصول التكامل هذه المصالح.

ثانيا: دور الحوكمة في تنشيط سوق الأوراق المالية

1. دور الحوكمة في عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية :

عدم تماثل المعلومات هو عدم المساواة في كمية ونوعية المعلومات المتحصل عليها بين الأطراف المتعاقدة أي أنه يمكن لأحد الأطراف أن يكتسب معلومات ليست في حوزة الآخر، والتي يمكن أن يستغلها لتحقيق مصالحها لذاتية. يمكن للحوكمة من خلال مبدأ الإفصاح الذي يلعب دورا هاما في عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلا في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال وتحقيق السيولة اللازمة والتي تشجع التعامل في سوق رأس المال⁷.

تعتبر المعلومة الدعامة الأساسية في تحديد كفاءة أو عدم كفاءة سوق رأس المال، وذلك انطلاقا من مدى توفر المعلومات المناسبة والإفصاح عنها بشكل صادق، شفاف وموضوعي، بالإضافة إلى توفرها في الوقت المناسب، ومن هنا فإن أهمية المعلومة (مالية واقتصادية) تنعكس في ثقة المستثمرين والمتعاملين بكفاءة بورصة الأوراق المالية، درجة هذه الثقة تتحدد بنوعية وكمية المعلومات المتاحة لعموم المستثمرين بكلفة أقل ومنفعة أعلى بشرط أن تعكس هذه المعلومات مؤشرات حقيقية عن واقع الجهات المصدرة للورقة المالية وظروف سوق تداولها إضافة إلى الوضع الاقتصادي العام في البلد المعني⁸.

2. تأثير المعلومة المحاسبية على قرار المستثمرين في سوق الأوراق المالية :

تعد المعلومات من أهم الركائز لنجاح وتطور بورصات الأوراق المالية، فهي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما إن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلميها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فعالة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية⁹. وأن توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية للمتعاملين في الأسواق المالية من شأنه أن يزيد من ثقة المستثمرين وتشجيعهم على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار ومن ثم تحقيق نافع اقتصادية واجتماعية، إن إغفال أو تحريف المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيها. إن الدور الأساسي للمعلومات في الأسواق المالية هو خدمة المستثمرين والمستفيدين الآخرين وكنتيجه لذلك فإن المحددات والنتائج المترتبة على نوعية المعلومات هي التي تحدد مدى الاستفادة من هذه المعلومات من قبل المستفيدين منها، وإن التلاعب في المعلومات يؤدي إلى فقدان الشفافية في القوائم التي يمكن الحصول عليها من معايير الإبلاغ المالي ذات النوعية العالية هو تحسين السيولة وخفض تكلفة رأس المال¹⁰.

ثالثا: مبادئ الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية

لقد أصبحت قواعد وأسس حوكمة الشركات من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم وباتت تشكل عنصرا هاما لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول. كما أصبح تطبيق هذه القواعد والمبادئ شعارا يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق .

حيث كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دور كبير في إرساء مبادئ لحوكمة المؤسسات، في الحقيقة أن المبادئ والضوابط التي يتم من خلال لها قياس ممارسة حوكمة الشركات، سواء كان النظام التي تنتهي إليه إدارة أو سوق، فهي تقاس من خلال ثلاث معايير وهي¹¹ :

- حقوق المساهمين
- الإفصاح والشفافية
- مسؤولية مجلس الإدارة
- 1. حقوق المساهمين :

لقد قامت الهيئة العامة لبورصة عمان بإصدار تعليمات لسنة 2017 ، وهذه المجهودات تهدف إلى تحقيق حماية لحقوق المساهمين تتسم بالكفاءة والفعالية وتقنينها للضوابط في القواعد التنفيذية لحوكمة المؤسسات المرفقة في التعليمات والتي يتمثل نصها في "تخذ الشركة الإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة دون تمييز" ومن هذا النص يتضح أهم ضوابط حوكمة الشركات هو العمل على حماية حقوق المساهمين الذي يضمن حقوق الأقلية التي عادة ما تهدر من خلال سيطرة كبار المساهمين على مجالس إدارة الشركة ومن ثم السيطرة على الشركة¹².

وبصفة عامة هناك مجموعة من التعليمات التي يجب إتباعها في تطبيق هذا المبدأ والتي تتمثل الحقوق العامة الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة :

1.1 الحقوق العامة :

تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

- احتفاظ الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهماتهم بما في ذلك أسماءهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وأية قيود ووقوعات على الملكية، والتغييرات التي قد تطرأ عليها؛
- الاطلاع على سجل المساهمين في ما يخص مساهمتهم لأي سبب كان، وعلى كامل السجل لأي سبب معقول؛
- الاطلاع على المعلومات والوثائق الخاصة بالشركة وفق التشريعات النافذة؛
- الحصول على المعلومات الدورية وغير الدورية المفصّل عنها وفق التشريعات النافذة؛
- المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة أصالة أو وكالة بعدد أصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها المساهم؛
- الحصول على الأرباح السنوية للشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها؛
- أولوية الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين؛

دراسة تحليلية لتطبيق مبادئ الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية

- إقامة دعوى قضائية في مواجهة مجلس الإدارة أو أي من أعضائه يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة مخالفة التشريعات المعمول بها؛
- طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادية، للمساهمين الذين يملكون 25% من أسهم الشركة المكتتب بها؛
- طلب إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها، للمساهمين الذين يملكون 10% من أسهم الشركة؛
- إقامة دعوى قضائية للطعن في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة أو الطعن في القرارات التي اتخذتها فيه وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الاجتماع؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات الهيئة العامة للشركة.

فإذا كان تطبيق مفاهيم الحوكمة منوط بضرورة إحداث تفعيل كامل وشامل في مفاهيم الإدارة، فإن نجاح إدارة الشركات في حماية حقوق المساهمين يقتضي تفهم القائمين على الإدارة بأنهم يقومون بتلك المهمة بتفويض من المساهمين وعدم الخلط بين مهام ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، فحسن أداء المهام المكلف بها كل فريق وتفهم كل فرد لمهامه بل ومعرفة مهام الآخر يساعد على وضع السياسات والإجراءات اللازمة لضمان حقوق المساهمين.¹³

2. الإفصاح والشفافية :

يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها نظام الحوكمة، لما يؤديه الالتزام بهذا المبدأ من دور توفير المعلومات التي تحتاجها المستثمرين والهيئات والتي على أساسها يتخذ هؤلاء قراراتهم الاستثمارية. حيث ينبغي أن يضمن إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن تأسيس الشركة والنتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة وحقوق الأغلبية التصويت والمرتببات ومزايا الأعضاء مجلس الإدارة وعوامل المخاطرة المنظورة، كما يتضمن المبدأ الإعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير جودة المعلومات المحاسبية والمالية.¹⁴

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفقا لمعايير الخاصة بإعدادها دوليا، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية.¹⁵

التي بيد أن هذا الدور المؤثر لهذا الأساس لا يعني إعطاء الحق للمساهمين والمستثمرين والمتعاملين بالسوق في الاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالشركة.

فالالتزام الشركات بالإفصاح والشفافية وما يترتب عليهما من توفير للمعلومات المتعلقة باستثمارات الشركة ونشاطها ليس التزاما مطلقا، وإنما التزاما مقيد بأن لا كون من شأن هذه المعلومات الإضرار بمصالح الشركة أو المصلحة العامة ، أو الإخلال بمصلحة المستثمرين، فالالتزام بالإفصاح والشفافية هو التزام عام على كافة الشركات المصدرة للأوراق المالية، كما أنه حق لجميع المساهمين والمستثمرين والجهات الرقابية كالبورصة والهيئة العامة للرقابة المالية. وعليه يبرز أهمية هذا الالتزام حول مضمون هذا الأساس وكيفية متابعة التزام الشراكات بقواعد الإفصاح والشفافية .

1.2 مضمون الإفصاح والشفافية :

ويقصد بهذا المبدأ توفير الشركة المعلومات والتقارير التي تمكن الأشخاص والهيئات من معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة والذي على أساسه يمكنهم تحديد موقفهم من الشركة حاليا ومستقبلا مع احتفاظ الشركة بحقها في حجب ما تراه ضروريا منها لعدم الإضرار بالشركة أو بمركزها المالي أو بمصلحة الشركاء أو المساهمين فيها¹⁶. وها ما أبرزته تعليمات الهيئة العامة لبورصة عمان والذي تضمن ما يلي¹⁷:

- تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة؛
 - على الشركة أن توفر المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة في الأوقات المحددة، وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة (التقارير الدورية ، المعلومات الجوهرية، ملكيات الأشخاص المطلعين وأقاربهم في الشركة، تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة، الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا)؛
 - على الشركة تنظيم حساباتها وإعداد بياناتها المالية وفق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS)؛
 - على الشركة استخدام موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات؛
 - على الشركة أن تفصح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة..؛
 - لا يجوز لأي شخص مطلع في الشركة إفشاء المعلومات الداخلية المتعلقة بالشركة لغير المرجع المختص أو القضاء، كما لا يجوز تداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركة أو حمل الغير على تداولها بناء على معلومات داخلية أو استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
- وكل هذا مشروط بأن لا يؤدي الاطلاع على المعلومات والسجلات من بيانات الإضرار بمركز الشركة أو بالغير. متابعة التزام الشركات بالإفصاح والشفافية، في الواقع يقع الالتزام بتابعة الشركات بالقيام بعمليات الإفصاح والشفافية على عاتق الهيئة العامة للبورصة فهي التي تقوم بمراقبة وتقدير البيانات والمعلومات التي تقدمها إليها الشركات المدرجة في البورصة وها ما توضحه التعليمات التي أصدرتها الهيئة سبل وطرق متابعة التزام الشركات بالإفصاح والشفافية من خلال ما يلي¹⁸:
- إنشاء لجنة التدقيق : تقوم اللجنة بالتدقيق في المعلومات والبيانات الواردة إليها الشركات المدرجة حيث يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية وأن يكون ذو خبرة كبيرة في هذا المجال. بالإضافة يجب أن تجتمع اللجنة دوريا على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة، وتدور محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، ويجب أن تضع الشركة جميع الإمكانيات اللازمة تحت تصرف اللجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا، على لجنة التدقيق الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية أو من يمثلها، مرة واحدة على الأقل في السنة.
 - مدقق الحسابات الخارجي: تنتخب الهيئة العامة مدققا أو أكثر من مدققي الحسابات المرخص لهم لمزاولة المهنة، للقيام بمهام التدقيق الخارجي على الشركة وفقا لمعايير التدقيقا لدولية المعتمدة، ويمارس مدقق حسابات الشركة الخارجي واجباته

دراسة تحليلية لتطبيق مبادئ الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية

لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، على أن لا يتولى الشريك المسؤول في مدقق الحسابات الخارجي تدقيق حسابات الشركة لأكثر من أربع سنوات متتالية.

مع هذا فان ما أقرت الهيئة من تعليمات تلزم الشركات بنشر البيانات والمعلومات التي تمكن المستثمرين والمساهمين في الاتجاه نحو الاستثمار في مجال الأوراق المالية. حيث لم ترق بعد إلى الحد الذي يساهم بشكل فعال في التطوير الأوراق أو في زيادة النشاط، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى عدم تطور مستويات الإفصاح المطلوبة من الشركات المسجلة في السوق بحيث لا تقف عند حدود تقديم بيانات محاسبية صماء، بل تتعدى ذلك إلى تحليل المؤشرات أداء الشركات وحصتها في السوق وإمكانيات التوسع والنمو وتحديد المخاطر¹⁹.

3. مسؤولية مجلس الإدارة :

يعد مجلس الإدارة أهم هيئات الشركة المساهمة، حيث يتولى إدارة الشركة وتسيير أعمالها وهو وكيل الشركة وممثلها القانوني أمام القضاء والغير. يتم انتخاب أعضاء هذا المجلس عن طريق الجمعية العمومية للمساهمين ؛ فإنه يجب على أعضاء مجلس الإدارة بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة والعمل بمقتضى نظام الشركة الأساسي وعدم مخالفته. وتضم شركة الساهمة العامة عدة هيئات منها من يتولى الإدارة بشكل مباشر، ومنها من يشرف على مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه، وأخرى مهمتها مراقبة سير الإدارة من ناحية الأمور المالية، وهذه الهيئات هي مجلس الإدارة، والهيئة العامة، ومدقق الحسابات والأصل أن يبين نظام الشركة طريقة تشكيل مجلس الإدارة²⁰. حيث حدد تعليمات الهيئة العامة للبورصة مسؤولية مجلس الإدارة في وضع نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته ومن أهم هذه المسؤوليات ما يلي²¹:

- تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في الشركة.
- وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
- إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن أعمال الشركة، متضمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة. على أن تم الإعلان مسبقاً عن موعد الإفصاح عن هذه البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل.
- وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
- من خلال هذه القواعد وضعت المسؤولية عن المجلس في إعداد التقارير والبيانات المالية، وكذلك وضع تحت طائلة المسؤولية التقصيرية إذا تعرضت الشركة لخسائر مالية ، أو قيام أحد أعضاء المجلس أو إدارته باستغلال صلاحياته لتحقيق منفعة لصالحه أو لغيره، أو إحداث تلاعب أو اختلاس بشكل يؤدي إلى مساس حقوق الشركة أو مساهميها.

الخاتمة :

- من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن اعتماد حوكمة الشركات في سوق عمان للأوراق المالية يؤدي إلى جودة المعلومات الموجهة للمستثمرين والمساهمين، ويؤدي بصفة عامة إلى النتائج التالية :
- لم يتم التفصيل في قواعد الحوكمة في سوق عمان بل تم وضع قاعدة عامة حيث تم ترك التفصيل إلى التشريعات، ويهدف إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتاً كافياً للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة.
 - من أهداف تطبيق مبادئ الحوكمة في سوق عمان هو مواكبة التطورات الاقتصادية وتطوير الأسواق المالية وجذب الاستثمارات.
 - تعمل حوكمة الشركات على ضمان توافر كافة المعلومات التي تفيد المساهمين في الوقت المناسب وتكون متوفرة للجميع وذلك بأقل تكلفة وتقوم بإظهار الإفصاح والشفافية الكافية على أسعار الأسهم في البورصة، وحماية كل الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية.
 - يضمن نظام حوكمة الشركات حماية للأقلية من المساهمين والمستثمرين من سيطرة وهيمنة أقلية تملك نسبة عالية من الأسهم تمكنها من تسخير الشركة لخدمة مصالحها الخاصة.
 - تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق الأوراق المالية العالمية وجذب المستثمرين والمساهمين لتمويل المشاريع التوسعية، وبالتالي زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة.
 - يعد نظام الحوكمة وسيلة فعالة للقضاء على الفساد المالي والإداري الذي يسود كثير من الشركات، وبخاصة الشركات المساهمة التي تتمتع بثقل اقتصادي كبير، وذلك لأنه يعتمد على الشفافية في التعامل، وعلى رقابة صارمة على أداء الشركات من الداخل والخارج.

¹ - The Institute Of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath»,

Tone at the Top, USA: February 2002, p:02.

² - حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص3.

³ - موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، www.OECD.org.

⁴ - إبراهيم، محمد عبد الفتاح، " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمرجعة الداخلية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سبتمبر 2000، ص30-31.

⁵ - محمد عصام أحمد، قياس العلاقة بين القيمة السوقية الدفترية والعائد في ظل التضيق الحوكمي لأسواق الأوراق المالية :دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في بورصة قطر (2006-2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد1، العدد37، 2017، ص225.

⁶ - قريشي بالعيد، وليد بن توكي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012، ص4.

⁷ - بن عيسى عبد الرحمان، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية، مذكرة الماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، 2008/2009 ص80.

⁸ - أرشد فؤاد التميمي، أسامة عز ميسلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار الميسرة، عمان، 2004، ص 130.

⁹ - النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص303.

¹⁰ - انتصار صابر الجبوري وآخرون، انعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية في ظل معايير الإبلاغ (IFRS) دراسة تحليلية لعينة مختارة من الشركات المساهمة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 106، المجلد 24، ص540.

¹¹ - محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2010، ص980.

¹² - المادة 13 من قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2017/146) والمتضمن تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 والصادرة بتاريخ 2017/05/22.

¹³ - محمد ابراهيم موسى، مرجع سابق ص 981.

¹⁴ - عوض خلف دلف العساوي، وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد4، العدد11، 2008، ص 132.

¹⁵ - بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد

خيضر بسكرة، يومي 7.8- ماي 2012 ص- 7.

¹⁶ - محمد ابراهيم موسى، مرجع سابق ص983.

¹⁷ - المادة 14، من قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2017/146).

¹⁸ - المادة 14، 15، من قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2017/146)

¹⁹ - سعيد رمضان عرفه، الرقابة على سوق رأس المال وأثرها على استقرار ونمو السوق (دراسة حالة لمصر)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، 2007، ص123.

²⁰ - العكيلي، عزيز، الوسيط في الشركات التجارية (دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة)، دار الثقافة، عمان، ص300.

²¹ - المادة 15، من قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2017/146).